الأمم المتحدة

A/AC.109/2002/17

الجمعية العامة

Distr.: General
16 May 2002
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة*

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - لمحة عامة	١-٤	٢
ثانيا - الخلفية الدستورية	٥-٧	٢
ثالثا - التطورات السياسية	٨-١١	٣
رابعا - حالة بركان مونتسوفرير	١٢-١٣	٤
خامسا - الأحوال الاقتصادية	١٤-٢٤	٥
ألف -الميزانية	١٥-٢٠	٥
باء -الشؤون المصرفية والمالية	٢١-٢٢	٦
جيم -السياحة	٢٣	٧
دال -الزراعة	٢٤	٧
سادسا - الأحوال الاجتماعية	٢٥-٣٥	٨
ألف -التعليم	٢٥-٢٦	٨
باء -الصحة	٢٧-٢٨	٨
جيم -تنمية الإسكان والهياكل الأساسية	٢٩-٣٠	٩
دال -حقوق الإنسان	٣١-٣٢	٩
هاء -المرحلون	٣٣-٣٥	١٠
سابعا - المساعدة الإنمائية المقدمة من المملكة المتحدة	٣٦	١٠
ثامنا - المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى	٣٧-٤٠	١١
تاسعا - العلاقات مع المنظمات والكيانات الدولية	٤١	١٢
عاشرا - مركز الإقليم مستقبلا	٤٢-٤٧	١٢
ألف -موقف حكومة الإقليم	٤٢	١٢
باء -موقف الدولة القائمة بالإدارة	٤٣-٤٧	١٢
حادي عشر - نظر الجمعية العامة في المسألة	٤٨	١٤

* تقدم هذه الوثيقة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ كيما يتسنى تضمينها كل ما يستجد من معلومات عن ذلك الإقليم.

040602 040602 02-38551 (A)
0238551

أولا – لمحة عامة

١ - تقع مونتسيرات[١] في جزر ليوارت شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومترا جنوب غرب أنتيغوا و ٦٤ كيلومترا شمال غرب مقاطعة غواديلوب الفرنسية لما وراء البحار. ويبلغ طول الجزيرة ١٨ كيلومترا، وهي تغطي مساحة قدرها ١٠٣ كيلومترات مربعة كلها ذات طبيعة بركانية وجبلية. وخطها الساحلي يتسم بالوعورة ولا يوجد فيه ميناء صالح لكل الأجواء[٢].

٢ - وقد سميت تلك الجزيرة، التي أحيانا ما يطلق عليها جزيرة الذهب، على اسم دير إسباني أطلقه عليها كريستوفر كولمبوس أثناء رحلته الثانية إليها في عام ١٤٩٣. وفي عام ١٦٣٢ أصبحت الجزيرة مستعمرة بريطانية وفد أوائل من استوطنوها، في معظمهم، من أيرلندا. ويذكر أن العبيد الذين كانوا يعملون في مزارع القطن والسكر والتبغ هبوا في عام ١٧٦٨ في انتفاضة لم يُكتب لها النجاح. ورغم أن مونتسيرات احْتُلت من فرنسا لفترات قصيرة فقد عادت نهائيا إلى الحكم البريطاني عام ١٧٨٣. وغدت مونتسيرات إحدى مستعمرات التاج البريطاني في عام ١٨٧١.

٣ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، انفجر بركان مونتسوفرير بعد أن ظل خامدا أكثر من ٤٠٠ سنة فتسبب في إجلاء ما يربو على ثلث سكان الجزيرة من الجزء الجنوبي إلى مناطق ''مأمونة'' في الشمال، في آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد هجرت مدينة بليموث، عاصمة مونتسيرات بعد ازدياد النشاط البركاني في عام ١٩٩٦. وتقع الآن، العاصمة المؤقتة في برايديز، ويجري التخطيط حاليا لإنشاء عاصمة جديدة في ليتل بيي (Little Bay) التي تقع على الساحل الشمالي الشرقي من الجزيرة.

٤ - وكان عدد سكان مونتسيرات في عام ١٩٩٥ يبلغ ١٠ ٥٨١ نسمة. وفي عام ١٩٩٨ انخفض عدد السكان إلى ٣ ٥٠٠ نسمة وإن كانت بعض المصادر قدرته بما لا يزيد على ٢ ٨٠٠ نسمة[٣]. وفي عام ١٩٩٩ قدر عدد السكان بما يزيد قليلا على ٤ ٦٠٠ نسمة. ويستدل من البيانات المستمدة من قوائم تسجيل الناخبين توطئة لانتخابات عام ٢٠٠١ على أن عدد سكان مونتسيرات في شباط/فبراير ٢٠٠١ كان يناهز ٥ ٠٠٠ نسمة من بينهم ما يقرب من ٣ ٠٠٠ شخص تزيد أعمارهم على ١٨ عاما. ويُذكر أن الانكليزية هي اللغة الوحيدة الدارجة بين سكان الجزيرة قاطبة حيث المسيحية هي الدين الرئيسي وأكبر طوائفه هناك هي الانغليكانية والكاثوليكية والميثودية.

ثانيا – الخلفية الدستورية

٥ - مونتسيرات هي إقليم من أقاليم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتدير المملكة المتحدة الإقليم بموجب النظام الدستوري لمونتسيرات لعام ١٩٨٩، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٠. وفي الكتاب الأبيض المعنون ''الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليمها فيما وراء البحار، و(A/AC.109/1999/1، المرفق، و A/AC.109/1999/15، الفقرة ٣٨) المقدم إلى البرلمان في آذار/مارس ١٩٩٩، تناولت المملكة المتحدة حاجة كل إقليم إلى إطار دستوري يناسب ظروفه وذكرت أنه سيُمعن النظر في الاقتراحات التي ترد من حكومات أقاليم ما وراء البحار متضمنة توصيات محددة لإجراء تغييرات دستورية. وتم تشكيل لجنة لمراجعة الدستور في مونتسيرات برئاسة البروفيسور سير هوارد فيرغوث أسندت إليها ولاية التشاور مع سكان الإقليم على نطاق واسع قبل تقديم توصيات في هذا الصدد[٤]. وينص

الدستور الحالي على تنصيب حاكم تعينه الملكة؛ وعلى وجود مجلس تنفيذي يتألف من الحاكم بوصفه رئيسا ورئيس الوزراء وثلاثة وزراء وعضوين يعينان فيه بحكم منصبيهما (وزير العدل ووزير المالية)؛ ومجلس تشريعي يتألف من رئيسه ويعين فيه عضوان بحكم منصبيهما (وزير العدل ووزير المالية)، وسبعة أعضاء منتخبين من دوائر انتخابية يمثلها عضو واحد وذلك بناء على ممارسة الراشدين لحق الاقتراع العام وعضوين معينين. وتجري الانتخابات كل خمسُ سنوات في ظل ممارسة الراشدين لحق الاقتراع العام. وقد كان من المزمع إجراء انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. بيد أنه بعد استقالة وزيرين في شباط/فبراير ٢٠٠١ وانهيار الحكومة تم تقديم موعد الانتخابات إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (انظر الفقرة ١٠).

٦ - وتشمل مسؤوليات الوزراء جميع مجالات العمل الحكومي، بما في ذلك الشؤون المالية. وعلى الرغم من احتفاظ الحاكم بمسؤوليات الشؤون الخارجية، والأمن الداخلي والدفاع والخدمات العامة والخدمات المالية الخارجية، يُتوقع منه أن يعمل بناء على مشورة الوزراء. وفي أثناء غياب الحاكم، ينوب عنه رئيس المجلس التشريعي حاكما للإقليم.

٧ - وقانون الإقليم هو القانون الانكليزي العام الذي يسري جنبا إلى جنب مع التشريعات التي تُسن محليا. وتباشره المحكمة العليا لشرقي البحر الكاريبي. ويجري تمويل قوة شرطة مونتسيرات الملكية من برنامج التعاون التقني. أما مفوض الشرطة الراهن فهو من قدامى أفراد القوة حيث خدم بها ٣٥ عاما وقد عين في آذار/مارس ٢٠٠٢[٥].

ثالثا - التطورات السياسية

٨ - تولى الحاكم الحالي لمونتسيرات، توني لونغرج منصبه منذ أيار/مايو ٢٠٠١. وتولى رئيس الوزراء الجديد جون أوسبورن منصبه في نيسان/أبريل ٢٠٠١. ويوجد في الإقليم حزبان سياسيان رئيسيان هما حركة التحرير الشعبية الجديدة والحزب التقدمي الوطني. وفي الانتخابات السابقة التي جرت في عام ١٩٩٦ في خضم الفوضى الناجمة عن النشاط البركاني كانت نسبة إقبال الناخبين منخفضة للغاية ولم ينل أي من الحزبين الأغلبية ومن ثم شكلت حكومة ائتلافية.

٩ - وقد اعتمد نظام انتخابي جديد، ولأن معظم الدوائر الانتخابية في الإقليم باتت غير صالحة للسكنى، من جراء انفجار بركان مونتسوفرير، تعتبر الجزيرة بكاملها دائرة انتخابية واحدة. وانتخب تسعة أعضاء في اقتراعين متتاليين ليمثل كل منهم الدائرة الانتخابية بأكملها. ولا تضم الجمعية التشريعية الجديدة أي أعضاء معينين. ومن المسائل المهمة بالنسبة للنظام الجديد المسألة المتصلة بالفترة المتعين قضاؤها في الإقليم قبل التصويت ليحق للمرء الإدلاء بصوته. وكان قد اقترح في البداية أن تكون مدة الإقامة ثلاثة أسابيع، لتمكين أبناء مونتسيرات المقيمين في الخارج من العودة إلى وطنهم والتصويت. أما بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠١، فقد زيدت مدة الإقامة المطلوبة إلى ٣٦ شهرا للتعبير عن رأي سكان الإقليم على نحو أفضل. غير أن هذا الشرط أدى إلى بعض الامتعاض لدى أبناء مونتسيرات الذين يقيمون ويعملون في الخارج.

١٠ - وأفضت استقالة وزيرين في شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى زعزعة الحكومة الائتلافية، التي كانت لها الأغلبية بمقعد واحد من بين مقاعد المجلس التشريعي السبعة التي تُشغل عن طريق الانتخاب. وفي مثل هذه الظروف، يقضي دستور الإقليم بإجراء انتخابات جديدة في غضون ٩٠ يوما. وكنتيجة لذلك، قُدم موعد الانتخابات من تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وأحرزت حركة التحرير الشعبية الجديدة فوزا ساحقا في الانتخابات، حيث أنها تشغل حاليا ٧ مقاعد من مقاعد المجلس التشريعي

التسعة. وفاز الحزب التقدمي الوطني بالمقعدين المتبقيين. ومن بين الممثلين المنتخبين ثلاث نساء، وستعين اثنتان منهن وزيرتين. وكانت نسبة الإقبال على التصويت ٧٨ في المائة من مجموع الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٩٥٣ ٢ ناخبا. وحصل أربعة من الفائزين على أكثر من نسبة ٥٠ في المائة من الأصوات. وكانت المسائل الرئيسية التي تناولتها الحملات الانتخابية تحسين العلاقات مع المملكة المتحدة، والاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتهيئة فرص العمل والإسكان، فضلا عن مسألة توفير الوسائل اللازمة لتشجيع أبناء مونتسيرات المقيمين في الخارج على العودة إلى الوطن.

١١ - وثمة جانب آخر ينطوي عليه الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ ''الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار'' ألا وهو مراجعة حقوق المواطنة البريطانية. فبعد عملية برلمانية مطولة، لقي مشروع القانون المتعلق بالأقاليم الواقعة فيما وراء البحار والذي يمنح الجنسية البريطانية لرعايا الأقاليم البريطانية الواقعة فيما وراء البحار، قبول الملكة في آذار/مارس ٢٠٠٢ (انظر A/AC.109/2002/2/Add.1). ويجيز القانون لأبناء مونتسيرات وغيرهم من مواطني الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار التقدم، اعتبارا من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢، بطلبات للحصول على الجنسية البريطانية التي من خلالها سيكتسبون الحق في حرية الحركة والإقامة وستتاح لهم فرص العمل في المملكة المتحدة وسائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[٦].

رابعا - حالة بركان مونتسوفرير

١٢ - أنشئ مرصد مونتسيرات للبراكين إثر فوران بركان مونتسوفرير في عام ١٩٩٥ وأصبح في عام ١٩٩٩ هيئة نظامية تابعة لحكومة مونتسيرات، ويناط بالمرصد الذي تموله بصفة رئيسية وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة إحاطة السلطات المدنية علما بالنشاط البركاني والمخاطر المصاحبة له. وقد أشار المرصد في تقرير أصدره في آذار/مارس ١٩٩٩ إلى عدم وجود أي دلائل على احتمال حدوث مزيد من الانفجارات البركانية في المستقبل القريب. ومع ذلك ثار البركان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وأيضا في آذار/مارس ٢٠٠١. وقد أفاد المرصد في تقرير أصدره في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بأن قمة البركان بلغت أقصى حجم لها منذ بدء فورانه في عام ١٩٩٥ وأنها تتضخم بشكل متزايد في اتجاه الشرق حيث تتساقط منها أسبوعيا مئات من الصخور. وقد ارتئي آنذاك أن نسبة الخطر الذي يمكن أن تتعرض له المناطق المأهولة ضئيلة. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، ثار بركان مونتسوفرير مرة أخرى. ونتج عن انهيار القمة انهيالات من شظايا الصخور البركانية انهمرت على الجانب الشرقي من البركان وصبت في البحر. وفي الوقت نفسه تعالت أعمدة الرماد لتحملها الرياح إلى جزر فرجن وبورتوريكو. ولم يصب أحد في مونتسيرات رغم تساقط الرماد والصخور في المناطق المأهولة. وفي تقييم علمي للنشاط البركاني وللمخاطر المقترنة به صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أفاد المرصد بعدم وجود أي دلائل على تراجع مستويات النشاط البركاني عموما ورجح أن ذلك النمط من النشاط قد يستمر في السنوات القلائل القادمة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أفيد بأن قمة البركان تضخمت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بمعدل يبلغ في المتوسط مترين مكعبين في الثانية أو ٤٠٠ ٠٠٠ طن في اليوم[٧].

١٣ - ومنذ أواخر عام ١٩٩٩، ومرصد مونتسيرات يضطلع بحملة مكثفة لتثقيف الجماهير على الصعيدين المحلي والإقليمي، تشمل القيام برحلات إلى البلدان المجاورة والمملكة المتحدة لتزويد المسؤولين المعنيين بالكوارث والمؤرخين المحليين وجاليات مواطني مونتسيرات وعامة الجمهور بالمعلومات من مصادرها مباشرة وإجراء مناقشات معهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بدأت أعمال تشييد مبنى

جديد للمرصد في فلمينغ. ويطل المبنى الجديد المصمم محليا والممول من وزارة التنمية الدولية على قمة البركان من مستوى يسمح بمشاهدتها بوضوح ومن المتوقع أن يكتمل المبنى في غضون ١٢ شهرا تقريبا[٨].

خامسا – الأحوال الاقتصادية

١٤ – تضافرت الأضرار الناجمة عن النشاط البركاني والأعاصير لتقوض بشدة التنمية الاقتصادية في مونتسيرات مما سيكون له أثره على التخطيط في هذا المجال مستقبلا. ففي عام ١٩٩٥ فقدت الجزيرة عاصمتها والمطار والموانئ والبنية الأساسية الاقتصادية وكثيرا من مساكنها. وبعد ذلك شهدت نموا سلبيا حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٠، سجل الناتج المحلي الإجمالي، حسبما أفادت أكسفورد أناليتيكا ''Oxford Analytica'' في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، مزيدا من الانخفاض بنسبة ٦,٣ في المائة. وفي عام ٢٠٠١، استؤنف النمو الإيجابي (انظر الفقرة ١٥ أدناه). ورغم إعلان الجزء الشمالي من الجزيرة منطقة مأمونة نسبيا، ما برح المستثمرون الأجانب يتوخون الحذر مما يعزى في المقام الأول إلى إحجام شركات التأمين والمصارف عن المجازفة. ومع تواصل جهود إعادة بناء الاقتصاد، ينصب النشاط الاقتصادي على الإعمار الذي يُمول في جانب كبير منه، من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

ألف – الميزانية

١٥ – أشار رئيس الوزراء لدى عرضه، في آذار/مارس ٢٠٠٢، ميزانية عام ٢٠٠٢ إلى أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أضعفت اقتصادات العالم أجمع وزادت من صعوبة تقدم الدول الصغيرة إلى الأمام. ومع ذلك، ففي عام ٢٠٠١، أحرز اقتصاد مونتسيرات، لأول مرة خلال سبع سنوات، نموا إيجابيا. حيث أظهرت التقديرات الأولية الصادرة عن المصرف المركزي أن اقتصاد مونتسيرات حقق، على امتداد الشهور الـ ١١ الماضية، نموا نسبته ٥,٧ في المائة (من ٥,٣ في المائة إلى ٠,٤ في المائة). وقد تسنى إحراز ذلك النمو لأسباب أهمها تقدم المفاوضات مع الحكومة البريطانية وتمتع وزارة التنمية الدولية بمزيد من الاستقلال في تصريف الشؤون المحلية مما سمح، حسبما ذكر رئيس الوزراء، بإزالة القيود التي كانت تحول دون سرعة تنفيذ مشاريع الأشغال العامة. ومن ثم شهد قطاع البناء نموا وأحرز تقدم في تشجيع برامج رهون تملك العقارات وإقامة المشاريع التجارية. كما شهد قطاع الخدمات توسعا هامشيا شمل خدمات الكهرباء والمياه والنقل والخدمات الحكومية. وفضلا عن ذلك اعتمد قانون ينشئ هيئة للخدمات المالية مهمتها تنظيم القطاع المالي الخارجي والنهوض به في ظل الشراكة الوثيقة مع الغرفة التجارية بمونتسيرات.

١٦ – أما عن النفقات خلال عام ٢٠٠١ فقد بلغ مجموعها ٥٢ مليونا من دولارات شرق الكاريبي. وتقدر الإيرادات المحلية التي تم تحصيلها بمبلغ ٢٦,٥ مليون من دولارات شرق الكاريبي وقد وافقت المملكة المتحدة على أن تتولى وزارة التنمية الدولية تمويل العجز. ومن المتوقع أن تزيد الإيرادات خلال عام ٢٠٠٢ بزهاء ١,٧ مليون من دولارات شرق الكاريبي بسبب الدخل الذي ستدره خدمات الهليكوبتر والعبارات. وفي عام ٢٠٠١، بلغ معدل التضخم ٤,٩ في المائة. وفي هذا الصدد ذكر رئيس الوزراء أن أحد الأهداف الرئيسية لسياسة حكومته الاقتصادية في عام ٢٠٠٢ هو مكافحة التضخم بالعمل مع القطاع الخاص على كفالة إبقاء أسعار السلع والخدمات تحت السيطرة.

١٧ – وأوضح رئيس الوزراء في عرضه للميزانية أن زخم استراتيجية حكومته فيما يتصل بالمالية العامة هو بوجه عام

توليد الدخل عن طريق زيادة النشاط الاقتصادي في القطاعات الرئيسية. وقد استند في تخصيص الاعتمادات في الميزانية المتكررة إلى افتراض مؤداه أنه لن يحدث أي تحول ذي شأن في السياسات العامة أو أي نشاط بركاني. وفيما يتعلق بالنفقات المتكررة اقترح رئيس الوزراء إنفاق ٦٦,٢ مليون من دولارات شرق الكاريبي خلال عام ٢٠٠٢ بزيادة عن عام ٢٠٠١ قدرها ١٠,٩ مليون من دولارات شرق الكاريبي. وذكر أن وزارة التعليم والصحة والخدمات المجتمعية ستحصل على ١٥,٨ مليون من دولارات شرق الكاريبي؛ وأن وزارة الاتصالات والأشغال ستحصل على ١٣,٤ مليون من دولارات شرق الكاريبي؛ وأن خدمات الصناديق الموحدة، سيخصص لها ٨,٣ مليون من دولارات شرق الكاريبي؛ وأن وزارة الزراعة والإسكان والأراضي والبيئة ستحصل على ٤,٥ مليون من دولارات شرق الكاريبي، ووزارة المالية على ٢,٩ مليون من دولارات شرق الكاريبي؛ وأن سائر الإدارات سيخصص لها ٢١,١ مليون من دولارات شرق الكاريبي.

١٨ - وقال رئيس الوزراء إن الحكومة حريصة على حل مشاكل المتأخرات الضريبية. وأعلن، كخطوة أولى، شطب جميع الضرائب المستحقة على ممتلكات دُمرت في جانب كبير منها أو بات من المتعذر الوصول إليها من جراء ثورة البركان في عام ١٩٩٥. وأعلن، أيضا، عن حوافز ضريبية لمواطني مونتسيرات في حالة شرائهم أراضي أو مساكن، وللمؤسسات التعليمية والعلمية الخارجية وللشركات الخارجية المنخرطة في شراكات أو مشاريع مشتركة مع مؤسسات تجارية معتمدة في الجزيرة.

١٩ - وأشار رئيس الوزراء إلى أنه قد جرت في عام ٢٠٠١ الاستعانة بخدمات الاستشاريين في مجال تنمية القطاع الخاص بغية تحديد استراتيجيات تشجع نمو المؤسسات الخاصة. وأضاف أن الاهتمام ينصب حاليا على اجتذاب دوائر أعمال جديدة في مجالي التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من سكان مونتسيرات الذين يتمتعون، على قلة عددهم، بقدر وافر من الثقافة. وقد شرعت الحكومة في استكشاف فرص الاستثمار المتاحة من خلال تطوير الموقع المسجل باسم مونتسيرات على الشبكة العالمية (ms.).

٢٠ - وفيما يتعلق بإطار المعونة المقدمة من المملكة المتحدة أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة سعيا منها إلى تنشيط الاقتصاد، عملت عن كثب، خلال عام ٢٠٠١، مع وزارة التنمية الدولية لكفالة الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الاعتماد المخصص بمبلغ ٢٤,٤ مليون جنيه استرليني (انظر الفقرة ٣٦). ومع ذلك يساور الحكومة القلق إزاء معدل تقليص منح المملكة المتحدة المنصوص عليه في إطار المعونة لعام ٢٠٠١-٢٠٠٦. فقد طلبت الحكومة البريطانية من حكومة مونتسيرات أن تقلل من درجة اعتمادها على المعونة المقدمة إلى الميزانية ورهنت موافقتها على بعض المشاريع بتدابير استرداد التكاليف. وفي هذا الصدد ترى حكومة مونتسيرات أن الوقت ليس مناسبا لأي تخفيضات كبيرة في المعونة حيث أن البنية الأساسية الاقتصادية ليست جاهزة بعد للاستعاضة عن هذا المصدر من مصادر التمويل. وقد أعلن رئيس الوزراء اعتزامه الموازنة بين سياسة المملكة المتحدة وضرورة اجتناب تعريض السكان النشطين المرهقين بالفعل بضرائب باهظة لمزيد من الضغط.

باء - الشؤون المصرفية والمالية

٢١ - يتبين من موازنة عام ٢٠٠٢، أن ديون مونتسيرات الخارجية المستحق معظمها لمصرف التنمية الكاريبي تناهز ٢٠ مليونا من دولارات شرق الكاريبي (٥,٣ ملايين جنيه استرليني). ولا يوجد اختلاف بين هذا الرقم والرصيد المدين لعام ٢٠٠١ نظرا لتأجيل سداد بعض الديون لمدة ثلاثة

أعوام. وتسعى الحكومة إلى إيجاد سبيل لسداد بعض الديون قبل الموعد المقرر نظرا لاقتران العديد منها بأصول لم تعد صالحة للاستخدام بسبب النشاط البركاني، الأمر الذي نال من مرونة الحكومة في اقتراض أي مبالغ أخرى لتمويل مشاريع بالغة الأهمية. وتناقش الحكومة حاليا إمكانية الحصول على قروض إضافية من المملكة المتحدة ومصرف التنمية الكاريبي. وفي الوقت نفسه وافق مصرف التنمية الكاريبي على ستة مشاريع في مونتسيرات مجموع تكلفتها ٢٠٠ ٠٠٠ من دولارات شرق الكاريبي وتندرج في إطار برنامج الصندوق الاستئماني لتلبية الاحتياجات الأساسية. وتشمل المشاريع ترميم مدرستين وبرامج تدريبية للجماعات المنخفضة الدخل[٩].

٢٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، نشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قائمة تضم ٣٥ بلدا، من بينها مونتسيرات، وُصفت بأنها مراكز مالية خارجية تتبع فيها ممارسات ضريبية ضارة. وأصرت المنظمة على أنه يتوجب على سلطات تلك البلدان تحسين نظمها المالية والتخلص من تلك الممارسات وإلا واجهت عقوبات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ نشر استعراض مستقل للنظام المالي للأقاليم الكاريبية تناول بالتقييم المدى الذي بلغه كل إقليم من الأقاليم في تنظيم قطاعه المالي الدولي وتطبيقه المعايير الدولية والممارسات الجيدة. وذكرت مونتسيرات في ردها على المنظمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى أن تشريعاتها تمتثل، في بعض جوانبها، معايير الممارسات الحسنة. وأقرت، أيضا، بوجود مواطن خلل في النظام المحلي للخدمات المالية وأعلنت الحكومة اعتزامها التصدي للحاجة إلى موظفين على قدر أوفر من التدريب لممارسة السلطة التنظيمية وإلى تحسين مستوى الإشراف على المصارف الخارجية وتغيير التشريعات المتعلقة بمنح شركات التأمين وغيرها من الشركات الخارجية تراخيص العمل وبالإشراف عليها[١٠]. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ أعلنت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حذف مونتسيرات من قائمتها للملاذات الضريبية حيث أن ذلك الإقليم قطع على نفسه التزاما بتوخي الشفافية والقيام، على نحو فعال، بتبادل المعلومات عن المسائل الضريبية مع بلدان المنظمة آنفة الذكر بحلول نهاية عام ٢٠٠٥[١١].

جيم - السياحة

٢٣ - على الرغم من انعدام المرافق اللائقة وتضرر الدعاية للجزيرة من النشاط البركاني، تشهد صناعة السياحة في مونتسيرات انتعاشا مطردا. فوفقا لمدير السياحة، سجلت في عام ٢٠٠٠ زيادة نسبتها ١١ في المائة قياسا بعام ١٩٩٩، حيث بلغ عدد الزائرين ١٤ ٣٥٦ شخصا، وفي عام ٢٠٠١ سجلت حتى تشرين الأول/أكتوبر زيادة نسبتها ٨,٧ في المائة مقارنة بالعام السابق. ولئن كانت أرقام عام ٢٠٠١ بأكمله تنبئ بتناقص تلك النسبة فهذا يعزى إلى تراجع حركة السفر عن طريق الجو في جميع أنحاء العالم إثر أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وقد بلغت نفقات الزوار خلال عام ٢٠٠٠، ٢٤ مليونا من دولارات شرق الكاريبي بزيادة عن عام ١٩٩٩ قدرها ٢,٢ مليون من دولارات شرق الكاريبي. ومن المتوقع أن تزيد حركة السياحة نتيجة لإنشاء مطار جديد ولبرنامج توعية هدفه إبطال خرافات تقول بوجود أخطار كامنة ذات صلة بالبركان ولإنشاء ممرات جديدة للسير في الجبال ومرافق جديدة للزوار لمشاهدة البركان. ويجري حاليا توفير خدمات السفر إلى أنتيغوا وبربودا بالعبَّارات والهليكوبترات ويعتقد أن ثمة إمكانية لزيادة عدد الرحلات التي تجلب زوارا من هاتين الجزيرتين المجاورتين لقضاء يوم واحد في مونتسيرات[١٢].

دال - الزراعة

٢٤ - ذكر رئيس الوزراء أن موجة الجفاف الممتدة في النصف الأول من عام ٢٠٠١ أثرت بصورة خطيرة على

الإنتاج الزراعي الذي انخفض بنسبة ٤٥ في المائة. الأمر الذي أبرز الحاجة إلى إقامة شبكات ري وسدود. وقد اكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٠١ إنشاء ثلاثة سدود مصغرة وجار تشييد سد رابع. وكانت المحاصيل الرئيسية المنتجة في عام ٢٠٠١ هي البطاطس والفلفل الحلو والخيار والبامية. أما إنتاج البيض الذي كان لا يذكر في عام ٢٠٠٠ فقد زاد زيادة كبيرة في عام ٢٠٠١ ليبلغ ٨٠٠ ١٠ دستة. كما زادت حصيلة السمك في عام ٢٠٠١ بنسبة ٨ في المائة لتبلغ ٥١٥ ٧٧ رطلا. ومن المتوقع أن يستمر التركيز في عام ٢٠٠٢ على تشييد البنية الأساسية الزراعية الحيوية. وقد رصد في ميزانية عام ٢٠٠٢ اعتماد قدره ٠٠٠ ٥٩٢ ٤ من دولارات شرق الكاريبي لشبكات الري. وحددت الحكومة ثلاثة مجالات رئيسية في سبيلها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، الأول هو مجال المحاصيل من قبيل الجذور والكمأة والفاكهة والبقول الورقية والتوابل؛ والثاني هو إنتاج البيض ولحم الدواجن أما الثالث فهو دعم رابطة مربيي الماشية ورابطة المزارعين. ويجري التركيز أيضا على تدريب العاملين في مصائد الأسماك. وأخيرا من المقرر افتتاح سوق عامة بقرية الاحتفالات في ليتل باي خلال عام ٢٠٠٢ لتحل محل سوق بليموث التي اندثرت في عام ١٩٩٥[١٣].

سادسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – التعليم

٢٥ – في عام ١٩٩٨، كانت هناك ٤ مدارس ابتدائية حكومية تعمل في المنطقة المأمونة المحددة وتضم تلاميذ من المناطق التي لم يتم إخلاؤها ومن المناطق التي أخليت. وهناك، فضلا عن ذلك، مدرستان ابتدائيتان خاصتان، ومدرسة ثانوية خاصة، ومدرسة ثانوية حكومية مدمجة لها ثلاثة مقار[١٤].

٢٦ – وتلبية للطلب المتزايد على الأماكن في المدارس بجميع مستوياتها يضطلع حاليا بمشاريع بالمناطق المأمونة من الإقليم. فخلال عام ٢٠٠١ طرحت الحكومة خطة تعليمية خمسية وأعيدت إلى مدرسة مونتسيرات الثانوية فصول المستوى الرفيع وأنشئت وحدة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ منحت حكومة مونتسيرات ترخيص عمل لكلية الطب بسانت ماري التي من المتوقع أن يلتحق بها في بادئ الأمر ٢٠ طالبا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢ افتتح في لوك أوت مركز لرعاية الأطفال الصغار تموله المملكة المتحدة[١٥] وفضلا عن ذلك يتولى الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الدولية تمويل جامعة محلية بمبلغ ستة ملايين من دولارات شرق الكاريبي ومن المقرر أن يكتمل إنشاؤها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

باء – الصحة

٢٧ – أفادت منظمة الصحة العالمية بوجود مشروع وضعته حكومة المملكة المتحدة في مجال الصحة بمساعدة تقنية من منظمة الصحة الأمريكية ويهدف ذلك المشروع إلى إعادة بناء المرافق الصحية في مونتسيرات لتعود الخدمات إلى ما كانت عليه قبل ثورة البركان. كما توجد في ثلاثة مواقع من المنطقة المأمونة مستوصفات مجتمعية توفر خدمات مجانية لأبناء مونتسيرات وهي: سان بيتر وكودجو وسان جونز. وفضلا عن ذلك يوجد في الجزيرة طبيبان خاصان وطبيب أسنان خاص. وقد أعيد تجديد مستشفى سان جونز في عام ١٩٩٩ وهو يضم حاليا ٣٠ سريرا وبه أماكن تتسع لخمسين مسنا وصيدلية جديدة ومختبرا ومرافق لحفظ السجلات الطبية وأقساما جديدة لاستقبال المصابين والأشعة السينية وللمرضى الخارجيين، ومرفق مأمون للمرضى النفسيين. ومن المقرر بناء غرفة عمليات داخل مستشفى سان جونز في عام ٢٠٠٢ لتنتفي بذلك الحاجة إلى نقل

المرضى إلى أنتيغوا لإجراء العمليات. ويجري، من خلال ترتيبات قائمة مع إخصائيين زائرين، توفير بعض الخدمات غير المتاحة في الإقليم بصفة دائمة. ومن المزمع أن تجري وزارة الصحة، في عام ٢٠٠٢، استقصاء بشأن نوعية الرعاية الغرض منه المساعدة على وضع خطط عمل طويلة الأجل في مجال الصحة[١٦].

٢٨ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أبدى مسؤولو الصحة قلقا إزاء ما أفادت به التقارير في عام ٢٠٠١ من زيادة عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهاب الكبد الوبائي وهي حالات ارتبطت بأمراض منقولة عن طريق الاتصال الجنسي. ومن ثم استهل في مونتسيرات برنامج لتدريب القائمين على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي يموله برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومختلف جمعيات الصليب الأحمر الدولية[١٧].

جيم - تنمية الإسكان والهياكل الأساسية

٢٩ - ذكر رئيس الوزراء أنه، على الرغم من جميع الجهود السابقة لإيواء المشردين من جراء ثورة البركان في آذار/مارس ٢٠٠١، ما زال هناك ١ ٠٠٠ أسرة معيشية في حاجة إلى سكن. كما يتبين من سجل الإسكان أن العديد من أبناء مونتسيرات كانوا ليعودون إلى الجزيرة لو توافرت لهم فرص الحصول على الأراضي وعلى رهون عقارية. ونتيجة لاستراتيجية الحكومة في مجال الإسكان وافقت وزارة التنمية الدولية على تخصيص اعتماد آخر للإسكان للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ قدره ١٠ ملايين جنيه استرليني ووفر الاتحاد الأوروبي ٣,٢٥ مليون جنيه استرليني كاعتمادات موازية. ويشمل برنامج الإسكان تنمية الهياكل الأساسية وتجديد المساكن وخدمة المجمعات السكنية. وفي إطار برنامج منح مواد البناء اللازمة لبناء المساكن ذاتيا، تم خلال السنة المالية ٢٠٠١ تخصيص ٤٤ منحة أخرى لبعض أهالي مونتسيرات. فأحد الأهداف الرئيسية للحكومة هو إعادة مستوى الملكية العقارية إلى ما كانت عليه قبل ثورة البركان. وتحقيقا لهذه الغاية رحبت الحكومة بما قررته جمعية المباني بمونتسيرات وبنك مونتسيرات من معاودة الاطلاع ببرامج الرهون العقارية في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وأعلن أيضا رئيس الوزراء أن وحدة الإسكان الحكومية وسلطة تنمية الأراضي ستندمجان خلال عام ٢٠٠٢ في هيئة جديدة هي الهيئة الوطنية للإسكان والتنمية.

٣٠ - وقد بدأ، في عام ٢٠٠١، عدد من مشاريع الهياكل الأساسية من بينها بناء نزل للمسنين، ودار حضانة في لوك أوت؛ ومقر لهيئة تنمية الأراضي، ومقر جديد للشرطة ومركزا للإطفاء في برادز؛ ومركز سان جونز الصحي ومستودع إدارة الطوارئ في سان جونز؛ ومرصد البراكين في فليمنغ؛ وتجديد مركز الشرطة في كودجو. وسوف يكتمل بناء استاد اتحاد الكرة بمونتسيرات والمركز الثقافي الوطني في عام ٢٠٠٢. ولم يتخذ بعد قرار نهائي بشأن موقع المطار الجديد. وتبلغ التقديرات الأولية لتكاليف تشييد المطار ٤١,٥ مليون من دولارات شرق الكاريبي من المقرر أن يوفر الاتحاد الأوروبي ١٨ مليونا منها والباقي توفره وزارة التنمية الدولية وحكومة مونتسيرات.

دال - حقوق الإنسان

٣١ - تفيد التقارير الصحفية بأن فريقا معنيا بحقوق الإنسان يتألف من شخصين عقد حلقات عمل واجتماعات في مونتسيرات في آذار/مارس ٢٠٠٢ في إطار جهد من جانب سلطات المملكة المتحدة لإطلاع شعوب الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار على المستجدات فيما يتعلق

بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدات الدولية والاستماع إليهم فيما يتصل بقضايا حقوق الإنسان. وذكرت الصحافة نقلا عن الفريق آنف الذكر أن مونتسيرات تفوق الأقاليم البريطانية الأخرى الواقعة فيما وراء البحار فيما أحرزته من إنجازات في مجال حقوق الإنسان حيث أن لديها في دستورها ''شرعة الحقوق'' وسياسات واضحة في مجال الرعاية الاجتماعية تتمحور حول الناس ونقابات عمالية ويسودها مناخ من الأمان والسلام[١٨].

٣٢ - ويذكر أنه بتدمير بلدة بليموس، دمر أيضا سجن مونتسيرات. وقد تعين، منذ ذلك الحين، اتخاذ ترتيبات شديدة الخصوصية لإيواء السجناء. فأغلبية السجناء الذين يقضون عقوبات طويلة يرسلون إلى أقاليم أخرى واقعة فيما وراء البحار وتديرها المملكة المتحدة؛ وفي هذا الصدد، أعربت لجنة حقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بعد النظر في التقارير المقدمة من المملكة المتحدة بشأن أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، عن القلق إزاء حالة سجناء مونتسيرات الذين يقضون فترات عقوبات طويلة في أقاليم أخرى. وطلبت اللجنة إلى المملكة المتحدة أن تعمل، تمشيا مع المواد ١٠ و ١٧ و ٢٣ و ٢٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على أن يقضي السجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة، مدة عقوبتهم في الإقليم الذي ينتمون إليه أو أن تتحرى وسائل عقابية أخرى غير احتجازية[١٩].

هاء - المرحلون

٣٣ - تقدم وزارة التنمية الدولية المساعدات إلى أبناء مونتسيرات الذين اختاروا الانتقال إلى أماكن جديدة داخل منطقة الكاريبي. وقد أنشئ هذا البرنامج، الذي أطلق عليه برنامج المساعدة الهادفة المخصصة لأبناء مونتسيرات في منطقة الكاريبي، بغرض تقديم المساعدات المالية للفئات الضعيفة العاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية، ومن بينها الغذاء والإيجار والمنافع والنفقات الطبية وغيرها. كما تقدم الوزارة التمويل للجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مونتسيرات على تقديم المساعدة للمرحلين، وتساعد في شراء الأدوات والمعدات اللازمة لإنشاء المؤسسات التجارية. ووضع برنامج تجاري صغير للمرحلين الموجودين في أنتيغوا وبربودا ويتولى إدارته مواطنو مونتسيرات وأصدقاؤها.

٣٤ - وساهمت البلدان المجاورة مساهمة كبيرة في رعاية المرحلين. فوفقا لحكومة أنتيغوا وبربودا، زاد عدد سكان هذا البلد بما نسبته ٥ في المائة بفعل استيعابه للنازحين من مونتسيرات. ويزود سكان الإقليم الذين نقلوا إلى أمكنة جديدة بالمساعدات الطبية والخدمات الاجتماعية. ويوفر التعليم المجاني للتلاميذ في دار الحضانة حتى مستوى التعليم الثانوي.

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تم تمديد وضع الحماية المؤقت الذي يتمتع به أبناء مونتسيرات المقيمين في الولايات المتحدة بسبب أزمة البركان، حتى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢[٢٠].

سابعا - المساعدة الإنمائية المقدمة من المملكة المتحدة

٣٦ - خصصت وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لمونتسيرات منذ نشوب أزمة البركان، ما يربو على ١٣٥ مليون جنيه استرليني يستخدم معظمها في إنشاء البنية التحتية الأساسية في الجزء الشمالي ''المأمون'' من الجزيرة بغية إعادة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بقدر ما، إلى مجراها الطبيعي. وقد خصصت وزارة التنمية الدولية، في الوقت الراهن، ٧٢ مليون جنيه استرليني من أجل المشاريع المضطلع بها في سياق خطة السياسة القطرية للسنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قررت

الحكومة البريطانية، في ضوء المناقشات التي دارت بين حكومة مونتسيرات ووزارة التنمية الدولية بشأن خطة السياسة القطرية، منح مزيد من الاستقلال المالي للحكومة المحلية. وتشمل المبادرات الجديدة في هذا الصدد زيادة الميزانية المخصصة للأشغال العامة الطفيفة لتصل إلى ١,٥ مليون من دولارات شرق الكاريبي ووضع خطة جديدة للمشاريع الممولة محليا بميزانية سنوية قدرها مليوني من دولارات شرق الكاريبي[٢١]. وسيجري في عام ٢٠٠٢ تقسيم فريق وزارة التنمية الدولية المتمركز في مونتسيرات حيث سيترك في الجزيرة أربعة موظفين من أبناء مونتسيرات وموظفان معينان من المملكة المتحدة. وقد أنفق مكتب الحاكم ما يقرب من ٣٨٠ ٠٠٠ جنيه استرليني على المشاريع في مونتسيرات خلال السنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢، مستمدا التمويل من مختلف المصادر الحكومية البريطانية. واستخدمت تلك الأموال في مشاريع في مجالات تتعلق بالبرامج البيئية والتدريبية والصحية والقانونية والتشريعية. وقد أعرب رئيس وزراء مونتسيرات عن بعض القلق إزاء معدل تقلص المنح المقدمة من المملكة المتحدة (انظر الفقرة ٢٠).

ثامنا -المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

٣٧ - تقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى مونتسيرات أساسا من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يضطلع ببرامج للتعاون التقني في خمسة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي من بينها مونتسيرات.

٣٨ - فبعد ثورة البركان الأولى في عام ١٩٩٥ اعتُبرت مونتسيرات بلدا يواجه ظروفا خاصة في مجال التنمية. ومنذ ذلك الحين تركز الدعم المقدم من مكتب البرنامج الإنمائي في بربادوس ومن المكتب دون الإقليمي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي على تخفيف حدة الكارثة وتعزيز المؤسسات دعما لبرنامج إعادة التوطين في مونتسيرات بعد انتهاء حالة الطوارئ. الأمر الذي يشمل الدعم المقدم إلى حكومة مونتسيرات من خلال إلحاق متطوعي الأمم المتحدة بمجالات البنى التحتية المادية والاجتماعية الاستراتيجية الرئيسية. حيث يتولى حاليا أربعة من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين تقديم الدعم في مجالات نظم المعلومات الجغرافية والهندسة المعمارية والتأهيل المهني (مع التركيز بوجه خاص على تقديم الدعم للمعوقين والمسنين) وعلم النفس/العمل المجتمعي. وسيلتحق متطوع خامس من متطوعي الأمم المتحدة بالعمل كمهندس مدني في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وتتولى حكومة اليابان تمويل تكاليف متطوع واحد بالكامل في حين تمول وزارة التنمية الدولية البقية. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ عملية تقييم متكامل لمدى انكشاف الجزيرة في مواجهة الكوارث مما من شأنه أن يوفر لمخططي التنمية ولمبادرات القطاع الخاص دليلا يهتدى به في هذا الصدد على مدى السنوات الـ ٢٥ القادمة.

٣٩ - وتقدم المساعدة، أيضا، مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ويتألف برنامج الصحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ الذي وضعته منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية تلبية للاحتياجات الأولية على نحو ما حددتها الحكومة المحلية من ثلاثة مشاريع: الصحة البيئية، النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض وتنمية الخدمات الصحية. وتشارك مونتسيرات أيضا في مشروع أعده برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لمساعدة إدارات الجمارك في إنشاء نظام إقليمي للتخليص الجمركي للسفن الصغيرة والطائرات الخفيفة بغية تحسين مستوى حظر الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٠ وقّعت مونتسيرات إطار اتفاق تعاون مع صندوق التنمية الأوروبي التابع للجماعة الأوروبية. وقد رصد اعتماد أولي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ قدره ٨ ملايين يورو الهدف منه عموما إعادة توطين المشردين. وتتمثل الالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاق في توفير الإسكان والمواقع والخدمات وإقامة مركز لخدمات الدعم المجتمعي وجامعة محلية[٢٢].

عاشرا - العلاقات مع المنظمات والكيانات الدولية

٤١ - لا يزال الإقليم عضوا في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي والمؤسسات المنتسبة للمجموعتين، بما فيها جامعة الهند الغربية ومصرف التنمية الكاريبي والمصرف المركزي لشرق البحر الكاريبي. كما أن مونتسيرات عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئاتها الفرعية. ويُمَثل الإقليم في اجتماعات المجموعة الكاريبية للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية التي يرعاها البنك الدولي.

عاشرا - مركز الإقليم مستقبلا

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٢ - في آذار/مارس ٢٠٠٢ قال رئيس وزراء مونتسيرات، لدى عرضه ميزانية عام ٢٠٠٢، ما يلي:

> ''إن هذه الحكومة تؤيد مبادئ الديمقراطية والمساءلة والشفافية في الحكم. ورهاننا هو أن الإصلاح الدستوري لن يحيد عن هذه المبادئ. والكثيرون منكم يعلمون أنه قد تم إنشاء لجنة دستورية لاستعراض الدستور الحالي والحكومة تتطلع إلى توصيات تلك اللجنة. فقد صُممت صلاحياتها بحيث تشجع التشاور والإسهام بمدخلات على نطاق واسع. وحكومة مونتسيرات تشجع كل من يهمه الأمر من الأشخاص والجماعات على المشاركة في ذلك بأي وسيلة ممكنة.
>
> ''إن هذه الحكومة تدرك أن العديد من المجالات المدرجة في تشريعاتنا قد عفا عليها الزمن. ومن ثم أنشأنا لجنة لمراجعة القوانين يرأسها مكتب وزير العدل ومهمتها استعراض وتحسين التشريعات الراهنة حيثما اقتضى الأمر. ولا بد من إيلاء الاعتبار للتغييرات التي أجريت في التشريعات الدولية وبخاصة منذ ١١ أيلول/سبتمبر الماضي. فهذا أمر لا بد أن يُدرس جنبا إلى جنب مع علاقتنا المتطورة مع المؤسسات الإقليمية، في ضوء وضع مونتسيرات كإقليم من أقاليم المملكة المتحدة الواقعة فيما وراء البحار. ويؤمل أن يعالج بعض من هذه القضايا في عملية استعراض الدستور الجارية''.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٣ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أدلت ممثلة المملكة المتحدة ببيان أمام اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/56/SR.3)، رحبت فيه بالفرصة التي أتيحت لها لعرض موقف حكومتها بصفتها الدولة القائمة بالإدارة وذكرت أنه قد تم إحراز مزيد من التقدم صوب تحديث وتطوير العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار.

٤٤ - وقالت ممثلة المملكة المتحدة إن الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية المعنية بأقاليم ما وراء البحار عقد في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد استضافه بارونيس آموس الذي عين في حزيران/يونيه ٢٠٠١ في وزارة الخارجية، كوزير لشؤون أقاليم ما وراء البحار. وتشكل اللجنة الاستشارية منتديا لإقامة حوار سياسي منظم وتبادل الآراء بين الممثلين المنتخبين لأقاليم ما وراء البحار وحكومة صاحبة

الجلالة. ووفر الاجتماع فرصة لمواصلة الحوار بشأن تصريف الشؤون العامة وإدارة تنمية أقاليم ما وراء البحار مستقبلا وأتاح لوزراء وحكومات أقاليم ما وراء البحار التشاور بشأن مسائل من قبيل عملية الاستعراض الدستوري وقضايا حقوق الإنسان الناشئة عن التزامات المملكة المتحدة الدولية.

٤٥ - وذكرت ممثلة المملكة المتحدة أن الشراكة بين بلدها وأقاليم ما وراء البحار ما برحت تتطور وتتقدم. ففي ١ حزيران/يونيه تقدمت الحكومة إلى البرلمان بمشروع القانون المتعلق بالأقاليم البريطانية الواقعة فيما وراء البحار والذي من شأنه أن يمنح مواطني ١٣ من أقاليم المملكة المتحدة الواقعة فيما وراء البحار وعددها ١٤ إقليما الجنسية البريطانية مع حق الإقامة في المملكة المتحدة وذلك وفاء بالالتزام الذي قطعته المملكة المتحدة على نفسها في الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٩٩ بشأن العلاقة بينها وبين الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار. ومن شأن ذلك القانون أيضا أن يغير رسميا تسمية تلك الأقاليم من أقاليم تابعة إلى أقاليم واقعة فيما وراء البحار لتعبر على نحو أدق عن طبيعة العلاقة. واعتمدت المملكة المتحدة ومعظم الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار في ٢٦ أيلول/سبتمبر ميثاق البيئة الذي نص على ١٠ مبادئ توجيهية أساسية تعبر عن الالتزامات الرئيسية التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في مجال البيئة. وتلي تلك المبادئ التوجيهية التزامات محددة قطعتها على نفسها المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار يستدل منها على الكيفية التي ستعمل بها في ظل الشراكة بما يعود بالنفع على البيئة. الأمر الذي يعد حسبما قالت ممثلة المملكة المتحدة خير مثال على التقدم الذي يمكن إحرازه بالعمل معا في مجال يحظى بالاهتمام المشترك وله أهمية حاسمة بالنسبة لرخاء ورفاه بل وبقاء عديد من أقاليم ما وراء البحار ومجتمعاتها المحلية مستقبلا.

٤٦ - وقالت ممثلة المملكة المتحدة إن أمنيات الشعوب المعنية، التي تحقق وفقا للمبادئ والحقوق الأخرى الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعاهدات الدولية لها في رأي بلدها، حسبما يتبين من سجله، أهمية فائقة. وأضافت أن علاقة المملكة المتحدة بالأقاليم ما برحت تقوم على مبادئ تقرير المصير، والالتزامات المشتركة، وحرية الأقاليم في إدارة شؤونها إلى أقصى درجة ممكنة والتزام المملكة المتحدة التام بمساعدة الأقاليم اقتصاديا وإعانتها في حالات الطوارئ. وأعربت ممثلة المملكة المتحدة عن ثقتها في أن اللجنة الرابعة تدرك أن النهج الذي تعتمده حكومتها واللجنة هو نهج قوامه التشارك. واسترسلت قائلة إنه لمن المؤسف ألا ينعكس القدر الكبير من الجوانب المشتركة في نهجيهما في جميع القرارات ذات الصلة، لا سيما قرارات اللجنة الخاصة. وقالت إن المملكة المتحدة ترحب بما ورد في القرار السنوي ''الشامل'' من أنه ''في عملية إنهاء الاستعمار لا بديل لمبدأ تقرير المصير'' (قرار الجمعية العامة ٥٥/١٤٤ ألف). وعليه تأسف المملكة المتحدة لمضي اللجنة الخاصة في تطبيق هذا المبدأ بصورة انتقائية. وهذا المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

٤٧ - وقالت إن المملكة المتحدة ستواصل العمل على توطيد تعاونها مع اللجنة الخاصة. وقد حضر ممثل للمملكة المتحدة الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدتها اللجنة الخاصة في هافانا في عام ٢٠٠١. ورحبت المملكة بجهود اللجنة الخاصة التي بدأت تحت قيادة السفير دونيغي البناءة من أجل متابعة الحوار غير الرسمي مع الدول القائمة بالإدارة، التماسا لإمكانيات رفع الأقاليم من قائمة اللجنة مستقبلا. وأضافت أنه سيلزم القيام بأعمال تحضيرية دقيقة قبل أن يصبح في مقدور المملكة المتحدة توقع إحراز تقدم جوهري. غير أن حكومتها ما برحت على استعداد للتعاون مع اللجنة في بذل تلك الجهود.

حادي عشر – نظر الجمعية العامة في المسألة

٤٨ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ٧٢/٥٦ ألف وباء بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي الجزء السابع من القرار الأخير المتعلق بمونتسيرات، ناشدت الجمعية العامة، في جملة أمور، الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الإقليمية وغيرها، أن تواصل مد الإقليم بالمساعدات العاجلة في حالات الطوارئ للتخفيف من عواقب فوران البركان، ورحبت بما قدمته الجماعة الكاريبية من دعم لبناء المساكن في المنطقة المأمونة لسد النقص الذي تسببت فيه الأزمة البيئية والإنسانية الناجمة عن انفجار بركان مونتسوفرير، وكذلك بالدعم المادي والمالي الذي قدمه المجتمع الدولي للتخفيف من وطأة المعاناة التي سببتها الأزمة.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من تقارير منشورة ومعلومات متوفرة على شبكة الإنترنت. والحقائق والأرقام الواردة في ورقة العمل هذه هي آخر المعلومات المتاحة.

(٢) Partnership for Progress and Prosperity: "Britain and the Overseas Territories", United Kingdom White Paper, March 1999 (A/AC.109/1999/1, annex).

(٣) ترينداد وتوباغو، غيانا، سورينام، جزر الأنتيل التابعة لهولندا، أروبا، وجزر ويندوارد وليووارد، الربع الأول من عام ١٩٩٨ The Economist Interlligence Unit، ص ٧٤ من المرجع الانكليزي.

(٤) The Montserrat Reporter website, www.Montserratreporter.org، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(٥) www.Montserrat-newsletter.com، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير – آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٦) المرجع نفسه، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، www.montserratreporter.org، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٧) www.montserrat-newsletter.com، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و www.montserratreporter.org، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٨) www.montserrat-newsletter.com، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٩) www.montserratreporter.org، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٠) استعراض النظام المالي في الأقاليم ما وراء البحار الكاريبية وبرمودا: تنفيذ التوصيات، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ (www.fco.gov.uk/news/newstext.asp?4674).

(١١) وكالة الأنباء الفرنسية، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٢) www.montserrat reporter.org، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٣) المرجع نفسه، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(١٤) 1998 Caribbean Basin Profile، ص ٣١٥.

(١٥) www.montserratreporter.org، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٦) المرجع نفسه، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(١٧) المرجع نفسه، ١ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٨) المرجع نفسه، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ "Human rights team and Montserrat visit".

(١٩) وثيقة لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والسبعون، CCPR/CO/73/UKOT، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢٠) www.montserrat-newsletter.com، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٢١) www.montserratreporter، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢٢) صندوق التنمية الأوروبي السابع، إطار التعاون بين إقليم مونتسيرات الواقع فيما وراء البحار والجماعة الأوروبية.